



معرض الصحف

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

30-06-2022

وحدة الاعلام والاتصال

اعداد بن مزكر نور الدين

La Presse
DE TUNISIE

جريدة
المغرب
جريدة يومية مستقلة
باللغة العربية

الشؤون
السياسية

الصباح

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

كلام الرئيس أعادها إلى السطح

معضلة الجمعيات المائية مسؤولية الدولة أولا



تنس - الصباح | 3 في 30 جوان 2022

أعاد كلام الرئيس مؤخرا بمناسبة استقباله وزير الفلاحة إلى السطح، معضلة الجمعيات المائية التي تحولت منذ سنوات إلى عبء لأن الوضع الكارثي لهذه الهياكل والتأثير المباشر على نقص تزويد سكان العديد من المناطق الريفية بالماء ليس جديدا بل هو نتيجة تراكمات والجميع على بيته بما تعانيه هذه الجمعيات من إشكالات وما يسجل فيها من سوء تصرف وفساد بما في ذلك الدولة لكنها عجزت عن إيجاد الحلول. تواجه الجمعيات المائية جملة من الصعوبات والعراقيل التي تؤثر على أدائها لكن أبرزها مشكلة المديونية التي أدت في الفترة الأخيرة إلى تعطيل عمل العديد من الجمعيات المائية التي أحالت بمقتضى القانون عدد 35 لسنة 1987 والقوانين المنقحة له، التصرف في منظومة الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي إلى الجمعيات المائية التي يبلغ عددها أكثر من 1400 مجمع تتصرف في حوالي 1850 منظومة مائية.

مديونية عالية

وخلال استقبال رئيس الجمهورية قيس سعيّد أول أمس لحمدو إلياس حمزة، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري دعا إلى ضرورة إعادة نشاط الجمعيات المائية في الجهات مؤكدا أنه يجب إعادة الجمعيات المائية فورا ويجب إعطاء الأمر لكل جهة لإعادة هذه الجمعيات فورا مع النظر في إمكانية إعادة جولة ديونها والنظر في صيغة مختلفة. وتشير المعطيات الإحصائية أن المداخيل المالية المحققة من قبل المجمع لا تغطي سوى 66% من المصاريف المباشرة والصيانة المستوجب القيام بها، مما يؤثر سلبا على أعمال صيانة الشبكات وعدم القدرة على خلاص فواتير الكهرباء والماء مما أنتج مديونية عالية لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

وتفاعلا مع إثارة رئيس الجمهورية لموضوع الجمعيات المائية أشار المسؤول السابق بوزارة الفلاحة والخير في المياه عبد الله الرابي، أنه توجد 1353 جمعية مائية للتصرف في المنظومة المائية لتزويد 1.6 مليون مواطن تونسي وبقيمة تقدر بنحو «ألف مليار».

وأكد في تصريح إذاعي أمس وجود 80 جمعية مائية معطلة تماما بسبب ديونها بينما جمعيات لم تتم بخلاص ستاغ (10 مليارات) وأخرى موجودة عن طريق الصوناد وتم قطع الماء عنها ولديها ديون متخلدة بدمتها بنحو «المليارين».

غياب الحوكمة

وقال الرابي إنه يجب توفير المياه لهذه الجمعيات حتى تتمكن من توزيعها على المواطنين. مؤكدا على وجود «فوضى على مستوى تسير مجامع وهناك نحو 123 ألف ربط عشوائي لهذه المجمع المائية».

تجدر الإشارة هنا إلى أنه وفي محاولة للتصدي لإشكالات سوء التصرف والتشجيع على الحومة الرشيدة، كانت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قد أعلنت مؤخرا أنها بصيطة قائمة تضم 400 جمعية مائية متميزة من إجمالي 1443 جمعية مائية في تونس، علما وأن هذه المجمع كانت محل عملية مراقبة حسابات خلال السنوات الأخيرة.

وقد اعتمدت هذه الجمعيات المائية على الحوكمة الرشيدة والتصرف الدقيق واستطاعت تحسين أدائها وقيامها بالصيانة اللازمة إضافة إلى استخلاص ديونها بعدد من الولايات من بينها زغوان ومونوبة وتطاوين وبنزرت وبن عروس وبياجة وجندوبة ونابل ومدنين الكاف والمهيدية وسوسة وضمقاس والقراون وسيد بوزيد.

لكن يظل مجهود الدولة منقوصا وتحركاتها مبعودة في مجال استراتيجي مثل الماء سواء في المناطق الريفية أو في المدن. ويؤثر الكثير من المختصين إلى التصغير في متابعة بعض الدراسات المنجزة والتوصيات الصادرة عن الجمعيات والمجتمع المدني الناشط في مجال التحسيس بخطورة ملف المياه وحساسيته لحياة المواطن ومستقبل الأجيال والأمن القومي للدولة.

توصيات تنتظر التجسيم

وهنا أشار الخير في المياه عبد الله الرابي إلى دراسة حول «الماء بحلول 2050» بكلفة «10 مليارات لتجديد التوجهات العامة له» دستور الماء، وفق تعبيره.

كما ذكر بأن «مشروع مجلة مياه تم إسقاطها من طرف مجلس النواب. ودعا الرئيس إلى إعادة النظر في مجلة المياه التي تم إسقاطها لتتغيرها والتوصل إلى حلول واقعية لازمة المياه».

ودعا سابقا البعض من المختصين إلى ضرورة إجراء دراسة حول تقييم تجربة المجمع المائية والتعمق في مختلف النماذج الممكنة للتصرف الأنجع في منظومات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بشراكة مع المجتمع المدني والجمعيات المحلية والجهوية.

صدرت أيضا عن المرصد التونسي للمياه بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمياه في 22 مارس الفارط جملة من التوصيات لمواجهة ما وصفها «السياسات المائية المتبعة منذ عقود التي مازالت تتخطى في عديد الإشكالات الهيكلية والصعوبات المتراكمة رغم التكاليف الباهظة التي تنكبها المجموعة الوطنية في هذا القطاع، وعدم الالتزام بالخيارات الوطنية التي تراعي مصلحة المواطنين مخلقة في أعقابها حالة من الغبن الاجتماعي خاصة في المناطق الداخلية للبلاد (2633) تبليغ مواطني عن مشكل متعلق بالمياه في سنة (2021)».

ومن بين توصيات المرصد التونسي للمياه الدعوة إلى:

- فتح حوار وطني شامل حول الماء يشارك فيه كل المعنيين بالمياه من فلاحين وعمال ومنظمات وطنية وجمعيات المجتمع المدني والهياكل العمومية المرتبطة بالماء، كل ذلك في إطار تحديد تصوراتنا الإستراتيجية تجاه المياه في الخمسين سنة القادمة.

- إلزام الشركات الصناعية المستعملة للماء وخاصة الصناعات الغذائية وصناعة الجدد والنسيج وصناعة تحويل الفضاط والنقط، بدراسات جدوى مائية تتضمن وجوبا مصادر الماء وجوها وتقنيات نظيفة في الإنتاج، والتي من خلالها يقع الترخيص أو منع هذه الأنشطة.

-تحفيز السكان ماديا وتقنيا من أجل تجميع مياه الأمطار ذاتيا في شكل فسقيات أو مواجل أو غيرها من التجهيزات الفردية.

-الشروع في رقمنة كل الشبكات المائية بكل الجهات بالبلاد من أجل متابعة ومراقبة فعالة لها.

-فتح تدقيق جدي وشفاف حول عقود اللزمات المسندة لشركات المياه المملوكة بالبلاد، وخاصة فيما يتعلق بقيمتها المالية والكميات المرخص لهم باستغلالها ومدى احترامهم لالتزاماتهم.

-إخراج قطاع المياه من وزارة الفلاحة وإفراجه بهيكل مستقل يجمع كل الهياكل المعنية بالماء بكل أشكاله ومصادره.

-دعم الدولة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه SONEDE ماديا وبشريًا من أجل تعصير نشاطها وتطوير خدماتها العمومية المرتبطة بالماء الصالح للشرب.

-إلغاء ديون المجمع المائية الناشطة في مجال مياه الشرب لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

-تشكيل لجان وطنية متخصصة يعهد لها إعداد مشروع مجلة مياه جديدة قادرة على حل إشكالات الماء وضمانه لكل أبناء الشعب كميًا ونوعيًا في كل مجالات الاستعمال.

م. ي

30-06-2022

وحدة الاعلام والاتصال
اعداد بن مزكر نورالدين

La Presse
DE TUNISIE

جريدة
المغرب
رؤية مستقلة
جريدة يومية مستقلة
باللغة العربية

الشؤون
الوطنية

الصباح

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

Le fait du jour

Jeudi 30 juin 2022

Le Quotidien 7

Nouvelle constitution

La souveraineté alimentaire à pas forcés

La nouvelle Constitution qui doit être soumise au référendum, le 25 juillet prochain, consacrera-t-elle la souveraineté alimentaire de la Tunisie en donnant un nouveau souffle à l'agriculture?

On ne sait jusqu'ici presque rien de la constitution qui remplacera celle adoptée le 27 janvier 2014 par l'ANC. La grande discrétion dans laquelle ont travaillé les membres des commissions consultatives mandatés par Kais Saïed pour proposer un projet constitutionnel, n'a toutefois pas empêché les fuites. Des bribes d'information sur quelques notons fondamentales incluses dans la nouvelle constitution avaient été laissées échapper délibérément des commissions. Ezzeddine Saïdane, qui est un fervent critique des politiques gouvernementales et de la façon dont ont été négociées les crises qu'a traversées la Tunisie depuis 2011, s'est vu invité à contribuer à l'élaboration d'une nouvelle vision économique pour la «Nouvelle République» rêvée par Saïed. En sa qualité d'expert en économie, Saïdane a défendu dans sa feuille de route qu'il a remise à la commission consultative des affaires économiques et sociales, le principe de la souveraineté en tant qu'indépendance et capacité du pays à ne pas se voir imposer la volonté des autres. Pas de nouvelle République, sans une véritable souveraineté alimentaire, pense en effet Saïdane.

Constitutionnaliser le principe de la souveraineté alimentaire rend ainsi l'Etat responsable de la mise en place des politiques de développement agricole intégrales à même de garantir l'accès de l'ensemble de la population à une alimentation saine, équilibrée et nutritive en soutenant l'autosuffisance à travers la promotion et le développement d'une production

agroalimentaire nationale, variée et durable.

La souveraineté alimentaire se différencie, en effet, des concepts de droit à l'alimentation et de sécurité alimentaire en ce qu'elle rejette la mainmise des industries de l'agroalimentaire sur l'alimentation. L'idée de la souveraineté à toutefois toujours prêté à l'ambiguïté ce qui a permis aux pouvoirs publics de promouvoir politiquement le principe sans changer réellement de politique agricole. La souveraineté alimentaire se définit donc comme le droit d'un pays à définir ses propres politiques et stratégies durables de production, distribution et consommation d'aliments garantissant le droit à l'alimentation saine et nutritive pour toute la population, en respectant ses propres cultures et la diversité des systèmes productifs, de commercialisation et de gestion de ses terres agricoles.

Faim zéro!

Dans la constitution tunisienne, le droit à l'alimentation a toujours été protégé de manière implicite par l'intermédiaire d'autres droits de l'homme. L'instabilité internationale et la volatilité des marchés qui en découle imposent toutefois une redéfinition dudit droit dans le cadre d'une approche profondément ancrée dans la souveraineté.

Notre pays qui importe près de 60% de sa nourriture, ne peut ainsi se déclarer souverain sans une vraie autonomie agricole vis-à-vis de l'étranger. Avant-hier, le gouvernement a dû contracter un prêt de 130 millions de dollars auprès de la

Banque mondiale afin de financer un programme urgent d'importation de 115 mille tonnes d'orge fourragère et de semences indispensables pour couvrir les besoins du secteur agricole au cours des mois à venir. Une partie de cet argent servira également à financer les importations de l'équivalent d'un mois et demi de consommation en blé tendre.

Particulièrement affectée par les fluctuations provoquées par la guerre en Ukraine dans le marché mondial des céréales, la Tunisie voit aujourd'hui sa sécurité alimentaire plus que jamais menacée. Une étude sur la sécurité nutritionnelle en Tunisie faite par l'Institut tunisien des études stratégiques (ITES), institution placée sous l'égide de la présidence de la République, fait ressortir plusieurs risques qui pèsent sur le secteur agricole. Ils concernent des problèmes fonciers, le stress hydrique, la pollution, la désertification, l'adaptation des circuits de distribution, la faible organisation du monde rural, le soutien institutionnel insuffisant, la hausse des coûts de production et à la consommation, le ralentissement de la croissance, les changements climatiques. Pour atteindre l'objectif «faim zéro», l'Etat doit lancer des programmes de soutien spécifique aux petits exploitants qui soient accompagnés par des ajustements des politiques macroéconomiques permettant d'augmenter l'autosuffisance par le développement de la production nationale des céréales. La valorisation des produits locaux par le développement des chaînes de valeurs et l'encourage-



• Notre pays ne peut se déclarer indépendant sans une vraie autonomie agricole

ment de la culture biologique. Si à s'y investir tant les enjeux économiques, sociaux et écologiques sont importants. H.G.

La balance

Au mois de mai dernier, le déficit commercial alimentaire de la Tunisie a continué à se creuser. Il s'était en effet établi à 1,368 milliard de dinars, contre un déficit de 688,3 millions de dinars durant la même période de 2021.

Le déficit enregistré est particulièrement dû à l'accroissement du rythme des importations des céréales (+41,8%), ainsi que la hausse des prix du sucre et des huiles végétales, qui ont grimpé respectivement de 61,1% et 80,3%. Ainsi, le taux de couverture de la balance alimentaire de la Tunisie a affiché une régression de 65,9% à fin mai 2022 contre 75,2% à fin mai 2021, perdant ainsi plus de 9 points. Les prix à l'importation des céréales ont augmenté de 91,6% pour le blé dur, de 56,4% pour l'orge, 55,7% pour le blé tendre et de 38,0% pour le maïs. Une flambée généralisée directement liée aux répercussions de la guerre entre la Russie et l'Ukraine.



معرض الصحف

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

30-06-2022

وحدة الاعلام والاتصال

اعداد بن مزكر نور الدين

La Presse
DE TUNISIE

جريدة
المغرب
يومية مستقلة
جريدة يومية مستقلة
باللغة العربية

الشروق
اليوم

الصباح

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

يوم غرة جويلية عرض الأضاحي في شركة اللحوم وهذه أسعارها

أساسا تواصل الجفاف في الجهة منذ 3 سنوات بالإضافة إلى غلاء أسعار الأعلاف وندرتها في بعض الأحيان.

تجميد أسعار الأعلاف

وتوقعت منظمة ارشاد المستهلك من جهتها أن تشهد السنة الحالية مقاطعة قياسية لأضاحي العيد لعدة اعتبارات من بينها الارتفاع الكبير في الأسعار رغم تجميد أسعار الأعلاف ونظرا لانهباء القدرة الشرائية للمستهلك التونسي الذي أصبح غير قادر على تأمين حاجياته الاستهلاكية اليومية.

ولم يلاحظ تسجيل ارتفاع غير مسبوق في أسعار الأضاحي المعروضة في ما يعرف «بالرحبة» وذلك لوجود عدد من نقاط البيع العشوائية وتم رصد فارق في الأسعار يتراوح بين 150 و 200 دينار مقارنة بالموسم الفارط.

كمال-ب-ع



ارتفاع جنوني لأسعار الخرفان

حين يقدر الاستهلاك الوطني بحوالي مليون أضحية ما يعني وجود حوالي 600 ألف أضحية فوق النصاب ورغم ذلك فقد حافظت الأسعار على نسقتها التصاعدي. وأرجعت الاضرار الجسيمة للفلاحة ارتفاع أسعار الأضاحي إلى عدة أسباب في مقدمتها ارتفاع تكلفة تربية الماشية وقد أكد الاتحاد الجهوي للفلاحة بتطاوين أن ارتفاع أسعار الخرفان هذا العام مرده

من المنتظر أن يشهد الموسم الحالي مقاطعة عدد كبير من المواطنين لاقتناء أضاحي العيد وذلك بسبب الارتفاع المتواصل في الأسعار حيث تم تسجيل ارتفاع في أسعار الأضاحي بين 100 و 150 دينار مقارنة بالموسم الفارط مقابل تواصل تدور المقذرة الشرائية للمواطن التونسي بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بلادنا.

4 آلاف أضحية

وستشرع شركة اللحوم بداية من يوم غد الجمعة غرة جويلية في عرض أضاحي العيد بأسعار تتراوح بين 500 و 850 دينارا وذلك باحتساب 14 دينارا و900 ملجم لسعر الكيلو للخروف الحي. وستعمل الشركة على امتداد الأيام التي تسبق العيد على توفير 4 آلاف أضحية ويبلغ العدد المتوفر من الأضاحي لهذا التمرس حوالي 1.6 مليون رأس في

التي حباركس 1 ص 30 جوان 2022

الشروق
30 جوان 2022

مهرجان السنابل الذهبية

باجة

دورة متميزة والقرية الحرفية تحظف الأنظار

وأكد على أن المهرجان يمثل فرصة للتعريف بخصائص الجهة وما تحتويه من مخزون ومن تراث مادي ولا مادي مما يجعلها جهة جاذبة للسياحة الداخلية والإلكترونية.

ندوة علمية ومتحف للآلات الفلاحية

من أجل التعريف بأهمية الجيوب ودوره في تحقيق الأمن الغذائي الوطني تم على هامش الدورة تنظيم ندوة علمية حول "الأمن الغذائي في الزراعات الكبرى الواقع والآفاق" وقدمت خلالها 3 محاضرات أمتها دكاترة وخبراء في مجال الإنتاج النباتي حيث قدم الدكتور منذر بن سالم مدير عام المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس مداخلة أولى بعنوان "الاستراتيجية الوطنية في قطاع الزراعات الكبرى" وفي مداخلة ثانية عرض عبد الرؤوف الجزيري المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بباجة مداخلة حول "الاستراتيجية الجهوية في قطاع الزراعات الكبرى" في حين تولى الدكتور بشير بن نونة المدير العام لمركز البحوث في قطاع الزراعات الكبرى تقديم مداخلة ثالثة بعنوان "نتائج البحوث العلمية الأخيرة في قطاع الزراعات الكبرى" كما أقيمت حلقة نقاش هدفت إلى التفكير في إحداث متحف التراث التقليدي للآلات الفلاحية بالمدينة بالتعاون مع وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية.

جلال العرفاوي

باجة «الشروق»:

مع انطلاق موسم الحصاد، نظمت جمعية منتدى تنمية وتراث وبيئة الدورة الثالثة لمهرجان السنابل الذهبية والتي تضمنت أيضا تنشيطية وترويجية للمنتجات الفلاحية والصناعات التقليدية. وأشرف محمد بن عيش مدير الدورة ورئيس جمعية منتدى تنمية وتراث وبيئة إلى أن الهدف من تنظيم المهرجان هو مزيد التعريف بالمخرجات الثقافية والعادات الغذائية والتراثية لموسم حصاد القمح وهو فرصة للترويج للزراعات الكبرى من خلال إقامة عروض للآلات والاختصاصات التقليدية لمادة الخبز بالجهة. وأضاف أن لجنة التنظيم قد ارتأت أن يتم إعطاء بعد جديد للدورة الثالثة وذلك بتنوع الفقرات التنشيطية والمعارض والمنتوجات الحلية وتشريك وزارات السياحة والشؤون الثقافية والفلاحية وعدد من الجمعيات والمنظمات والديوان الوطني للصناعات التقليدية حيث تم تركيز قرية حرفية ترويجية للمهن الحرفية التقليدية والسياحية الواعدة والبيدلة لفائدة الشباب أصحاب المشاريع الجديدة الباعثين الشبان والمجامع الفلاحية في مجال الصناعات الغذائية إلى جانب فضاء ترويجي للآلات الشعبية والتقليدية والتي تعتمد أساسا على القمح والشعير.



معرض الصحف

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

30-06-2022

وحدة الاعلام والاتصال
اعداد بن مزكر نور الدين

La Presse
DE TUNISIE

جريدة
المغرب
جريدة يومية مستقلة
باللغة العربية

الشروق

الصباح

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

11 | الشروق جهاتنا

الخميس 30 جوان 2022

سيدي بوزيد

طالبوا الدولة بالتدخل العاجل

منتجو الطماطم على أبواب الإفلاس!

تحتل سيدي بوزيد المرتبة الثالثة وطنيا في انتاج الطماطم الفصلية ومن المؤمل ان يصل انتاج هذا العام حسب احصائيات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية قرابة 60 ألف طن محققة بذلك تراجعاً عن الموسم الماضي بـ10 آلاف طن.



ويعود ذلك الى نقص المساحات، المخصصة لإنتاج الطماطم من 1490 هكتار في الموسم الماضي الى 800 هكتار لهذا العام. وينشط في هذا القطاع حوالي 1000 فلاح يستغلون مساحات صغيرة لا تتعدى 2.5 هكتار للفلاح الواحد وهو ما يجعل افاق الاستثمار في هذا القطاع محدودة. ليزل يعاني مشاكل وصعوبات تظهر كل عام عجزت السلطة عن إيجاد الحلول الجذرية لها. وقد أصبح الفلاحون مهدين بالإفلاس نتيجة تدني سعر الطماطم المعدة للتحويل حيث ان مداخيلهم لم تعد قادرة على تغطية المصاريف التي يتفقونها طوال موسم كامل من عمليات الحرث وصولا الى الري

مرورا بعملية شراء المشاتل وتجهيز الأراضي، وتزايد وضعيتهم تعقيدا من موسم الى آخر نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج بصفة جنونية ومعاليهم استهلاك الكهرباء والغاز، مقابل، بوقدان الاسمدة او غلاتها، مقابل بيع المحصول الى مصانع التحويل بأسعار متدنية لا يمكن ان تغطي كلفة الانتاج الامر الذي يساهم في عزوف عدد كبير من الفلاحين عن زراعة الطماطم وبالتالي تراجع المساحات المخصصة لانتاجها والنقص المتواصل في الصلبة كل سنة.

تضاعف كلفة الانتاج ..

من جهة افساد رئيس النقابة التونسية للفلاحين ميداني الضاوي بان سبب تراجع المساحات المخصصة لزراعة الطماطم الفصلية هو غلاء كلفة الانتاج التي تضاعفت لاكثر من ثلاث مرات مقارنة بالموسم الماضي وعدم مواكبة السعر المرجعي للكلفة الامر الذي اضر بالمنظومة ككل، حيث أصبح الفلاح غارق في ديون كثيرة، كما ان تعديل السعر المرجعي للكلفة الواحد من 184 مبي للموسم الفاسط الى 220 مبي / كغ هذا الموسم غير كاف ليغطي الفلاح مصاريفه، وحتى مايش ربحه البسيط يشاركه فيه الوسطاء ومادام سياسة الدولة قائمة اساسا على التفكير في المستهلك واهمل الفلاح الذي ينحني طوال موسم كامل لبيع محصوله دون انتظاراته فلا يمكن



ميداني الضاوي

أي حل لأزمة طماطم التحويل ؟

لشروط المحافظة على جودة الانتاج. كما حث منتجي الطماطم على التنظيم صلب هيكل مهنية لان ذلك سيساعد بالنفع على القطاع المهش في ظل غياب الدولة وهي مطالبة بالتدخل الفوري لتنظيم هذا القطاع واخراجه من الفوضى باتباع استراتيجية واضحة.

زهير الميحي

فحتى معطياتها العديدة التي تضرع بها هيئات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تغيب عنها المصادقة والدقة ويعودة عن الواقع حسب رايه. ودعا الضاوي وزارة الصناعة الى التدخل لحث الصناعيين على رفع المنتج في الوقت المناسب وتنظيم مراكز التجميع وفق التشريع الجاري به العمل وتوفير فضاءات تستجيب

بماي حال من الاحوال ان تحسن احوال منتجي الطماطم بل ستزداد سواء كل عام واطمأنهم في تدهور متواصل. كما ان القطاع غير منظم لغياب الرؤية الواضحة من طرف سلطة آخر اهتماماتها الفلاح لانها لم تأخذ بيده ولم تساعده على تجاوز صعوباته وجعل قراراتها بعيدة عن الواقع.

30-06-2022

وحدة الاعلام والاتصال
اعداد بن مزكر نورالدين

La Presse
DE TUNISIE

جريدة
المغرب
روبية مستقلة
جريدة يومية مستقلة
باللغة العربية

الشؤون
الوطنية

الصباح

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

LE TEMPS

Jeudi 30 Juin 2022

LA VIE NATIONALE

3

Le mouton flambe avant même de passer au barbecue :

Le compte à rebours a déjà commencé. Ce sera le samedi 09 juillet, selon le calendrier lunaire, 1,6 million de têtes de mouton seront mises à la disposition des familles tunisiennes pour l'Aïd El Adha, assure l'Union tunisienne de l'agriculture et de la pêche (UTAP). Un nombre assez suffisant pour que la demande qui ne dépasse pas un million de têtes soit satisfaite. Ce qui revient à dire que seulement les deux tiers du volume global du cheptel ovin seront destinés au sacrifice. L'autosuffisance est donc assurée. Cependant, chaque année, on assiste au même engouement des gens pour le mouton et, partant, à une hausse importante des prix. Les producteurs expliquent cette hausse par le prix de l'alimentation animale, surtout celle importée de l'étranger, qui a flambé ces derniers mois. Les consommateurs, eux, se voient victimes entre les mains de certains spéculateurs impitoyables qui dominent le marché et fixent les prix comme bon leur semble.

Et l'UTAP parle de 14 dinars le kilo !

Les Tunisiens, fidèles aux fêtes religieuses, ne lésinent pas sur les dépenses, pourtant assez onéreuses, occasionnées par ces fêtes, notamment pendant l'Aïd El Adha, « fête du sacrifice » ou « Aïd el kébir » (la grande fête) par opposition à l'Aïd Essaghir (la petite fête), si bien qu'il est le plus estimé et le mieux célébré. Certains ménages sont enclins à s'endetter pour se payer le mouton de l'Aïd ! Pour la majorité, on ne badine pas avec la fête du sacrifice, une « Sunna » à laquelle il faut se plier. Certains n'attendent pas les derniers jours pour acheter leur mouton et ne prennent pas le risque, car les prix pourraient grimper davantage en s'approchant du jour J. D'autres préfèrent attendre encore dans l'espoir que les prix baisseront.

Toujours le même stratagème

Aux entrées des villes, sur les terrains vagues, les éleveurs, ou plutôt les marchands (vendeurs et revendeurs) de moutons se font les maîtres des lieux. Où qu'ils soient à Tunis ou dans les banlieues, ils font la pluie et le beau temps durant ces jours qui précèdent l'Aïd : ils vous tiennent le même langage, ils ont les mêmes stratagèmes pour leurrer les clients et ils ont l'art de jauger leurs marchandises et surtout leurs clients avant d'en fixer le prix. Le temps est révolu où plus on s'éloigne de la capitale, moins le mouton est cher ! Aujourd'hui, que vous soyez à El Mourouj, à la Manouba, à Hammam-Lif ou à la Mornaguia, le tarif est le même ou presque : depuis l'avènement du téléphone portable, ces commerçants se communiquent l'état du marché, le flux des clients, les prix en cours et échangent tous les renseignements concernant chacune des « rahbas », ces souks de moutons qui s'implantent un peu partout. Ils sont unanimes et solidaires en matière de ventes, sachant habilement faire bourse commune et décider du prix comme bon leur semble. Qu'il y ait un manque ou un excédent dans le cheptel, les prix tendent toujours vers la hausse, c'est que ce marché ne dépend pas de la seule loi de l'offre et de la demande, mais plusieurs facteurs entrent en jeu lors des transactions accomplies dans ce marché juteux.

A la tête du mouton... ou plutôt à la tête du client

En effet, une petite vinée effectuée dans les souks des moutons installés sur les terrains vagues de la banlieue-sud nous révèle que les prix ont augmenté de 10% à 20% par rapport aux prix de l'année dernière. Même si les clients ne sont pas assez nombreux pour le moment, les commerçants semblent stricts et ne comptent pas diminuer leurs prix d'un iota, tablant peut-être sur l'affluence des clients pendant les prochains jours. Sur ce même marché, la moyenne de vente est fixée à plus



de 500 dinars pour un mouton moyen, mais elle dépasse les 750 et 800 dinars selon la grosseur, l'espèce et l'origine du mouton. Selon un vendeur rencontré sur les lieux, « la demande sera essentiellement orientée vers les petits moutons dont le prix ne dépasse pas les 450 dinars, les ménages n'ayant pas les moyens de faire de gros sacrifices financiers, surtout en ces temps de crise. » D'autres consommateurs préfèrent se diriger vers les points de ventes consacrés par l'UTAP où le prix du kilo du mouton vif est fixé à 14 dinars. Où que l'on soit, la préoccupation la plus importante ces jours-ci, c'est le mouton, surtout dans les milieux populaires. Et dire que ce mouton doit être très beau, « plus beau » que celui des voisins et souvent choisi selon les caprices des enfants. Durant tous les jours qui précèdent l'Aïd, on n'entend que le bêlement des moutons, dans les villages, dans les jardins, dans la cour, sur la terrasse, même dans les résidences et les quartiers chics. Il faut égorger le mouton : cet avis tranché, est courant, particulièrement à l'intérieur du pays, où c'est l'occasion des retrouvailles familiales annuelles, marquées par des festins où on peut manger du mouton à satiété. Cependant, il y a une catégorie des gens en Tunisie chez qui l'Aïd el Adha est une pratique qui se perd, surtout dans les classes très aisées ou « européennes » où l'on peut manger de la viande toute l'année.

Qu'en est-il des Tunisiens qui ne fêtent pas l'Aïd ?

Des associations humanitaires et caritatives sont heureusement là pour venir en aide aux familles défavorisées qui ne peuvent pas se payer le mouton de l'Aïd. Ces organismes qui se trouvent un peu partout s'affairent depuis quelques mois pour la collecte de fonds servant à aider ces familles démunies, généralement sans ressources financières, soit en leur fournissant le mouton vivant, soit en leur offrant une certaine quantité de viande ovine. À travers ce geste humanitaire, on offrirait l'occasion aux enfants de ces familles de fêter l'Aïd dans la joie. En signe de solidarité, certaines familles riches ont l'habitude d'offrir le mouton de l'Aïd aux orphelins et aux familles nécessiteuses. En ce jour sacré, ces gens nantis ont la conviction qu'il faut aider ces familles pauvres en leur offrant le mouton de l'Aïd. De même, il faut compter sur les nombreux comités régionaux de solidarité sociale et surtout sur le Fonds de Solidarité Sociale pour venir en aide à ces familles démunies dans toutes les régions du pays. Le Ministère des Affaires sociales, à son tour, ne cesse d'octroyer des aides aux familles pauvres à l'occasion des fêtes religieuses sous forme de primes.

Hechmi KHALLADI



معرض الصحف

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

30-06-2022

وحدة الاعلام والاتصال

اعداد بن مزكر نورالدين

La Presse
DE TUNISIE

جريدة
المغرب
جريدة يومية مستقلة
باللغة العربية

الشؤون
السياسية

الصباح

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

المغرب الاقتصادي

إشراف: زرودة دلهومي محمدي

المغرب // الخميس 30 جوان 2022

101 منها تشكو من اضطراب وأكثر من 80 جمعية توقفت نهائيا:

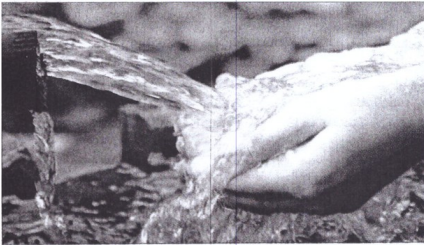
فشل الجمعيات المائية وضرورة تغييرها بهيكل وطني له القدرة على التصرف وإدارة الشأن المائي

شراز الرحالي

أثار لقاء رئيس الجمهورية بوزير الفلاحة إشكالية المجامع المائية التي تشكو منذ سنوات من تقلص قدرتها على توفير الماء الصالح للشرب للمواطنين في المجامع السكنية التي تغطيها، ورغم أن المشكل لا يعد وليد اللحظة إلا أنه من المعضلات التي يواجهها عدد كبير من التونسيين.

يوجد اليوم في تونس 1353 جمعية مائية توفر الماء الصالح للشرب من بينها 101 جمعية تشكو اضطرابا ونحو 80 جمعية متوقفة تماما على المهام الموكولة إليها، وإجمالاً وفق عبد الله الرايحي كاتب دولة سابق مكلف بالموارد المائية وخبير مائي فإن الجمعيات تغطي نحو 94.4% من المناطق المستهدفة من بينها 41% عن طريق الهندسة الريفية و53.4% عن طريق الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، وتبلغ نسبة الربط المنزلي بالماء الصالح للشرب 69.9%

% وتتصرف الجمعيات المائية في 1833 منظومة مائية (أي آبار وخزانات. تعود بداية إحداث الجمعيات المائية إلى السبعينات من القرن الماضي وفي 1980 أصبحت تسمى الجمعيات المائية وتغيرت في التسعينات إلى مجامع تنمية ومنذ 2004 وصيحت الإشكاليات أكثر وضوحاً فأول مشكل حسب المتحدث هو مشكل قانوني فهذه الجمعيات تشكوي تحت القانون الخاص عرضاً عن القانون العام. ومنذ 2011 تواترت تخلف المواطنين عن سداد فواتير استغلال الماء، ويقول الرايحي أن



في الشزود وانقطاع متكررة. والحل اليوم يكمن في إحداث هيكل فالمجامع المائية أظهرت عدم قدرة على التصرف في المنظومات المائية وإن الأمر يتطلب أكثر حرقية. من جهة أخرى تعد تونس من أكثر الدول المعرضة للفقر المائي خلال الـ20 سنة القادمة وفق تقرير لمعهد الموارد المائية صادر في 2017.

الجمعيات التي كانت في بدايتها تعول على الحس التضامني والتطوعي لا بد من القطع معه. كما أن غياب الصيانة بعد حملت الدولة نحو ألف مليار استثمارات في البنية التحتية أدى إلى تساكل المعدات وتدهورها مما يستدعي تجديدها كما يتعمد العديد من المواطنين الربط العشوائي مما ينتج عنه اضطرابات

تطورت بنسبة 65% بين 2016 - 2021:

قيمة العجز التجاري مع الصين تناهز 3 مليارات دينار في أربعة أشهر ...

وقد ساهم إرتفاع الواردات من الصين في تعمق عجز الميزان التجاري مع العظم أن قيمة العجز معها قد إرتفع بنسبة 16.3% بين 2020 و2021 ليبلغ 6.3 مليار دينار. يتسق ذلك المساهم الأول في عجز الميزان التجاري

لئن ساهمت جائحة كورونا والإجراءات المتخذة لمجابهتها في الحد من النشاط الاقتصادي وسببت في ركود صناعي و قد انعكس هذا الركود على التبادلات التجارية لتونس و تحديدا على نسق الواردات الذي هبط بعجز الميزان التجاري بأكثر من 35% مقارنة بسنة 2019، وعلى الرغم من هذا التراجع فإن مستوى التبادل مع بعض البلدان على غرار الصين كان في معزل عن هذه التغيرات.

وقد نزل عجز الميزان التجاري من 19 مليار دينار في 2019 إلى 12 مليار دينار في 2020 بدعم من الجائحة التي تسببت في إنكماش إقتصادي غير مسبوق أثرت على واقع المعاملات التجارية، وقد كان للتراجع المسجل في قيمة التبادلات التجارية أثرا إيجابيا على مستوى عجز الميزان التجاري الهيكلي، غير أن بعض الدول كانت قادرة على الحفاظ على مكانتها كمصدر على الرغم من تداعيات الجائحة و تبرز الصين كخبري مثل، بحيث بلغت قيمة الواردات منها خلال السنة المنقضية 6.5 مليار دينار وهو ما يمثل 10.5% من إجمالي الواردات والافتت أن نسبة الواردات المسجلة خلال العام المنقضي تعد المستويات ذاتها المسجلة خلال سنة الجائحة، حيث بلغت قيمة الواردات 5.5 مليار دينار وهو يمثل 10% من إجمالي الواردات المسجلة آنذاك وقد حافظت الصين بذلك على مكانتها.

وفي المقابل لم يعرف مستوى الصادرات تطورا مهما ذلك أن قيمة الصادرات لم تتعدى 250 مليون دينار، ويبدو أن المسار متواصل، حيث تظهر نتائج التجارة الخارجية إلى موفى أفريل 2022 إرتقاها في قيمة عجز الميزان التجاري مع الصين ليبلغ 2.7 مليار دينار مع



العلم أن قد تطور بنسبة 42% بين موفى أفريل 2021 وأفريل 2022. تكشف التشريعية التجارية الخارجية عن تواصل هتات المعاملات التجارية التونسية مع شركائها والتي تعاني من وجود اختلالات بين بعض الشركاء إلى مستوى المشتريات والمبيعات بالإضافة إلى تواصل هيكل البلدان المساهمة في العجز التجاري على غامى عليه منذ سنوات وعدم النجاح في معالجة نقاط الضعف المتعلقة بها. وكانت تونس قد وقعت على مذكرة تفاهم والتعاون بين البنك المركزي ونظيره الصيني نهاية العام 2016 وتضمنت اتفاق سداد جانب من المعاملات التجارية والمالية بين البلدين بالعملية الوطنية البيان الصيني والدينار التونسي وكانت تستهدف تقليص العجز التجاري المسجل مع الصين والذي كان نهاية العام 2016 في حدود 3.8 مليار دينار من جملة عجز جملي في المعاملات التجارية بـ 12.6 مليار دينار، هذا إلى جانب تجنب الأثار السلبية لارتفاع اللولار وتجنب استنزاف الاحتياطي من العملة الأجنبية التي لم تكن آنذاك بالمستوى نفسه اليوم. وتتسودر تونس من الصين المواد الغذائية إلى جانب المواد الأولية ومواد التجهيز.

أعلام الباشا



معرض الصحف

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

30-06-2022

وحدة الاعلام والاتصال

اعداد بن مزرور نور الدين

La Presse
DE TUNISIE

جريدة
المغرب
جريدة يومية مستقلة
باللغة العربية

الشؤون
السياسية

الصباح

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

5

الشؤون السياسية

الخميس 30 جوان 2022

يُنشر اليوم ويضم 140 فصلا، 12 بابا والرئاسات الثلاث مجرد وظائف

هذه فصول الدستور الجديد

تُنشر اليوم النسخة النهائية من مشروع الدستور الجديد، الذي سيخضع لاستفتاء شعبي يوم 25 جويلية القادم، نسخة نهائية سيتم الكشف عنها بعد أن قدم الرئيس المنتدب للهيئة الوطنية الاستشارية الصادق بلعيد يوم 20 جوان، نسخة أولية تتضمن خلاصة أعمال "أحوار الوطني".



أمين محفوظ



إبراهيم بودريالة



الصادق بلعيد

وزير أول
أما بخصوص النظام السياسي، كشف أن مقترح الدستور نص على نظام رئاسي ووزير أول يختاره رئيس الدولة، حيث لم يعد هناك رئيس حكومة. وقال: "النظام السياسي سيكون رئاسيا لا رئاسيا". وتابع: "رئيس الجمهورية هو من يعين الوزير الأول الذي سيجب موافقة البرلمان وسيتم اختياره بناء على توافق تام بين الكتل البرلمانية". وأضاف بأنه تم إقرار صلاحيات مجلس نواب الشعب لتمثل في صلاحية المراقبة لعمل الحكومة المسؤول عليها رئيس الدولة الذي اختارها وصلاحيات المساءلة والاستجواب حول هذا الاختيار. وقال في سياق متصل: "الصلاحية الجزئية انتهى أمرها بناء على فصول مشروع الدستور الجديد".

القضاء وظيفية
وأكد بودريالة وجود رؤية تغتير أن كل المسؤولين موظفين لدى الدولة مهما علا شأنهم، وأن السلطة يمارسها الشعب سواء عبر البرلمان أو المراقبة بالمشاورة وبالتالي سيكون للدولة الدور المحوري، وفق تقديره. وفي علاقة باعتقال القضاء وظيفية ولا سلطة، بين بودريالة أن كل المؤسسات دون استثناء لها وظيفة توحيدية مضافة: "إن كانت رئاساتا التنفيذية ووظائف فمسا بالبقاء المتخذين ووظائف فمسا بالبقاء غير المتخذين. من أين سيستمد القضاء سلطته؟".

التصويت في الاستفتاء يجب أن يتم على الدستور لا على شخص الرئيس. **يرتقي تونس**
أما عبد الحاميد ورئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالهيئة الاستشارية إبراهيم بودريالة فقال "قبل 10 دقائق من تسلم الصادق بلعيد مشروع الدستور الجديد لرئيس الجمهورية، اطلعت على محتوى المسودة من التوطئة حتى مسرورا لأن هذا المشروع سيرتقي بتونس نحو الأفضل".

وكشفت أن مسودة الدستور تتضمن 140 فصلا و12 بابا تقريبا، مبيّنا أن الباب الأول يهتم بالحقوق المدنية والاجتماعية والبيئية المتبادرة بعد التوطئة. وقال بودريالة إنه تم تغيير تركيبة الفصل الأول من الدستور، وتم تضمين الهوية التي اعتبرها، من التديبهيات في التوطئة، قائلا: "نمت التوطئة على أن تونس حضاريا تنتمي إلى الأسرة الإسلامية العربية".

أما الباب الأول، اعتبر بودريالة أنه سيمثل رجة لدى كل المكونات في تونس، لأنه يهتم المسألة الاقتصادية والاجتماعية وهي سابقة في لسياسي العالم، حسب تعبيره. وأكد في سياق متصل، أن مقترح الدستور صاغه أساتذة جامعيون أكفاء علوا لولا نهارا حتى يقع احترام الأجيال مضافة: "سيتج الكشف عن أساءة هؤلاء بعد الكشف عن الدستور الجديد في صياغة النهائية".

ضد الدين الإسلامي بل يحمله من التجاذبات السياسية والمصالح الضيقة. وأشار محفوظ إلى وجود تطابق بين أفكار اللجنة وأفكار رئيس الجمهورية فيس سعيد في علاقة بالنظام السياسي، قائلا إن التعديلات لن تمس هندسة النص الدستوري ومهيكله. وقال محفوظ: "سعيد لم يعلمنا بحفظاته على الدستور وهو ما جعلنا نشعر بالقلق رغم علمنا بأن نيته صانعة وبأنه يقبل النقد والرأي الآخر".

نظام رئاسي
وبخصوص السلطات التنفيذية، قال: "سيكون رئيس الجمهورية هو المسلك فلياً بزمام الأمور ومساعدة حكومة يرأسها ورئيس وزراء تنفذ برنامج الرئيس، ورئيس الوزراء سيكون من الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية وأن يكون مجرد مقعد لقرارات الرئيس".

وتابع: "الرئيس ليس له أي احتراز على باب الحقوق والحريات، وجميع أجيال الحريات ستكون مضمعة في الدستور". أما بخصوص مسألة التداول على السلطة، أوضح أنها مسألة أساسية وجهرية، مؤكداً أنه لم يتم تغيير عهد الرئيس التي بقت خمسة سنوات قابلة للتجديد مرتين وهو فصل غير قابل للتعديل. كما أوضح أمين محفوظ أن الهيئة طلبت من رئيس الجمهورية نشر مشروع الدستور الذي أعدته قبل نشر النسخة النهائية والمعدلة من قبل الرئيس في الراء الرسمي، قائلا إن

تونس- الشروق - سرحان الشخاوي
اختلفت التسييريات حول النص النهائي للدستور، لكن القامتين على كتابة الدستور الجديد أكدوا أن لا مشروع للدستور، كما قدموا العناصر الكبرى لهذا النص.

الصادق بلعيد، منسق الهيئة الاستشارية الوطنية التونسية، أكد أن الدستور الجديد يحقق تطلعات التونسيين وأنهم حقّقوه، وقال إنه سيتم المحافظة في الدستور الجديد على الدور الاجتماعي للدولة وأن يتم الأساس حقوق التونسيين. بلعيد تحدث أيضا عن الفصل الأول من الدستور والتضمين على أن "الإسلام دين الدولة" قائلا: "إنه سيتم التضمين على الدين الإسلامي في المكان المناسب في نص الدستور وليس من الضروري التضمين عليه في الفصل الأول". وأكد بلعيد أن "الإسلام هو تحديد لعلاقة الإنسان بخالقه، عن غرار الديانات الأخرى، كما أنه لا توجد مزايدة على أننا أمة عربية إسلامية".

ولفت بلعيد إلى أن "الدولة كيان معنوي يهيكل لا روح ولا دين لها والقول بأن تونس هي دولة دينها الإسلام لا معنى له".

المفصّل الاقتصادي
وأوضح بلعيد أنه "الأول مرة في تونس وفي تاريخ الاستاير المقارنة سيتم الانضمام بالمساائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدستور، كما اعتبر أن هذا النص ليس





معرض الصحف

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية

30-06-2022

وحدة الاعلام والاتصال

اعداد بن مزكر نور الدين

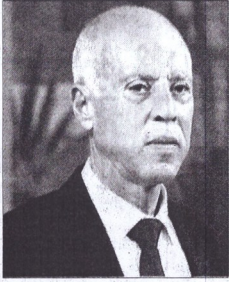
La Presse
DE TUNISIE

جريدة
المغرب
جريدة يومية مستقلة
باللغة العربية

الشؤون
السياسية

الصباح

معرض الصحف المكتوبة والمرئية والسمعية والإلكترونية



سعید يصدر أمر التخفيض في امتيازات رئيس وأعضاء هيئة الانتخابات

صدر بالعدد الأخير من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ يوم الأربعاء 29 جوان 2022 الأمر الرئاسي 558 لسنة 2022 مؤرخ أول أمس يتعلق بضيء منح وإماتيازات رئيس وأعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، حيث نص الأمر الجديد على إلغاء الأمر القديم عدد 1140 لسنة 2014 الذي ينص على تمتع أعضاء الهيئة بمنحة شهرية قدرها 3600 دينار تنضاف إليها سيارة و360 لترا من الوقود، بيد أنه بموجب الأمر الجديد لن تتجاوز المنحة الشهرية للأعضاء ألف دينار شهريا للوناب مقابل 1500 دينار للرئيس بالإضافة إلى ألفي دينار تصرف لهم دفعة واحدة اثر كل انتخابات رئاسية أو تنريعية أو بلدية وتستثنى من ذلك الجزئية.

الاصحاب 2 في 30 جوان 2022

ملاحق وأخبار

إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي

صدر بالرائد الرسمي، أول أمس، المرسوم المتعلق بإحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي. وتحل الوكالة، حسب نص المرسوم، محل كل من الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد والهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي على أن يتم إلحاق جميع العاملين فيهما بالوكالة مع المحافظة على النظام القانوني الذي يخضعون له في إداراتهم الأصلية. وتتمتع الوكالة، حسب نص المرسوم بالخصوية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويكون مقرها بتونس العاصمة وتخضع في علاقتها بالخبر للتشريع التجاري. ويتولى تسيير الوكالة مدير عام يتم تعيينه بأمر رئاسي، باقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي من بين أساتذة التعليم العالي أو الرتب للعادلة، ويتم اختياره عن طريق التناظر باعتبار كفاءته وإشاعته العلمي والأكاديمي وخبرته في المجالات ذات العلاقة بمهام الوكالة، حسب المرسوم.

تسجيل إصابات بكورونا في صفوف الحجاج

أكد رئيس البعثة الصحية للبياع المقدسة شكري حمودة في تصريح للجوهرة أف ام، أن البعثة الصحية سجلت إصابات بكورونا في صفوف الحجاج يوم 27 و28 جوان الحالي. وتابع أنه تم تسجيل 12 حالة يوم 27 جوان وتم عزل المصابين، كما تم تسجيل يوم 28 جوان 9 حالات تتوزع بين 5 نساء و4 رجال مؤكدا أنه تم اتخاذ الإجراءات السريعة اللازمة لتطويق الإصابات مضيفا أنه تم تحويل 10 مرضى بسبب أمراض أخرى، إلى المستشفيات للقيام بكشوفات معمقة مؤكدا أن ووضعتهم الصحي مستقر ولا يوجد أي مريض مقيم بالمستشفى حاليا.

50% من النزول لم تستأنف نشاطها

أفاد رئيس الجامعة المهنية المشتركة للسياحة التونسية حسام بن عزوز، امس بأن عدد النزول في تونس بجميع أصنافها يبلغ 700 نزل، مشيرا إلى أن عدد الأسرة في تونس قبل الثورة كان يبلغ 240 ألف سرير 180 ألفا فقط منهم تعمل. وقال حسام بن عزوز خلال حضوره في برنامج "ايكوماغ" بإذاعة «أكسبراس اف ام» أن كل الدراسات أثبتت أن تونس من بين الوجهات السياحية الأقل تكلفة في البحر الأبيض المتوسط، مبرزا أن النزول التي مازلت تزاوّل نشاطها إلى اليوم هي النزول التي تحظى بإدارة وتسيير جيد.

حادثة أليم

جد أمس حادث مروع بمنطقة غزوان من معتمدية فرانة أدى إلى وفاة امرأة تبلغ من العمر 44 سنة بعد أن التهمت آلة دراسة لحصاد الفول والتي كانت بصدد رمي «حبل» الفول حول جذبتها الآلة مما تسبب في قطع يديها. ورغم محاولات أعوان الحماية المدنية بجندوبة لإسعافها بعد تخليصها إلا أنها فارقت الحياة بسبب تعرضها لتزيف حاد عجل بوفاها.

الصادق بلعيد يخضع لعملية جراحية



الصادق بلعيد

خضع رئيس الهيئة الاستشارية من أجل جمهورية جديدة، العميد الصادق بلعيد، إلى عملية جراحية، وفق ما أكد أمس استاذ القانون الدستوري عضو الهيئة الاستشارية أمين محفوظ.

وقال محفوظ عبر حسابه على فيسبوك، إن الصادق بلعيد كان قد أجل إجراء هذه العملية إلى ما بعد إنهائه لمهامه الوطنية»، في رئاسة الهيئة الاستشارية المكلفة بصياغة الدستور الجديد.

وأضاف محفوظ: «من أجل تونس جمهورية ديمقراطية في إطار دولة القانون، كانت بالفعل الظروف صعبة ومع ذلك رفعتنا التحدي.. أرحو أن يكون نص مشروع الدستور الذي سيعرض على استفتاء الشعب في مستوى هذه التضحيات».

جمعية القضاة توجه محضر تنبيه

أعلنت جمعية القضاة التونسيين، في بلاغ أمس أن تفقدية وزارة العدل قامت بتوجيه دعوة ثانية لرئيس الجمعية أنس الحمادي على خلفية النشاط النقابي وصفته التمثيلية والتحركات التي يخوضها القضاة ضد قرار إعفاء 57 قاضيا.

وأوضحت الجمعية أن الحمادي توجه في الموعد لكن التفقدية أبتت عليه في الانتظار دون قبوله للمثول أمامها وهو ما أضطره للمغادرة بعد ساعة من موعد الجلسة.

وأضافت أنه تم توجيه محضر تنبيه بواسطة عدل منفذ للتفقدية العامة بوزارة العدل لسؤالها حول سبب استدعاء الحمادي للمرة الثانية وموضوع الملف الجديد ومؤيداته

الحوار بين اتحاد الشغل والحكومة

أكد الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل، سمير الشفي، أمس، أن قنوات الحوار والتشاور بين الحكومة والاتحاد، منعدمة، حاليا، ما يمن عن انعدام روح المسؤولية لديها، وذلك في تصريح إعلامي على هامش تنظيم ورشة عمل لتقديم التوصيات الختامية حول مشروع «مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي».

وقال الشفي «إن الاتحاد لم يلمح تفاعلا إيجابيا من طرف الحكومة التي كان من الأجدى بها أن تكون حريصة على الوصول إلى اتفاق يمنح الانعكاسات السلبية للإضراب، وأن قنوات الحوار والتشاور معها، منعدمة، حاليا، رغم نجاح إضراب 16 جوان 2022 في القطاع العام وإقرار إضراب ثان في الوظيفة العمومية والقطاع العام، لم يحدد بعد تاريخه، وهو ما يمن عن غياب «فكر سديد» وروح المسؤولية لديها».